الإكليل

في المتشابه والتأويل

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية

(٦٦١ — ٧٢٨)

الطبعة الثانية



بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الإسلام علم الأعلام، أبو العباس أحمد بن تيمية الحرانى الدمشقى:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(فصل) قوله تعالى ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبيّ إلا إذا تمنَّى، ألقى الشيطانُ فى أمنيته - إلى قوله - ليجعل ما يُلقى الشيطان فتنة للذين فى قلوبهم مرض والقاسيةِ قلوبهُم وإن الظالمين لفى شقاق بعيد. وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحقّ من ربك فيؤمنوا به فتُخْبِتَ له قلوبُهم، وإن الله لهادِ الذين آمنوا إلى صراط مستقيم﴾

جعل الله القلوب ثلاثة أقسام: قاسية، وذات مرض، ومؤمنة مخبِتة، وذلك لأنها إما أن تكون يابسة جامدة لا تلين للحق اعترافا وإذعانا، أو لا تكون يابسة جامدة

و« الأول » هو القاسى وهو الجامد اليابس بمنزلة الحجر لا ينطبع ولا يكتب فيه الإيمان ولا يرتسم فيه العلم ، لأن ذلك يستدعى محلا لينا قابلا .

و«الثانى» لا يخلو إما أن يكون الحق ثابتا فيه لا يزول عنه لقوته مع لينه ، أو يكون لينه مع ضعف وانحلال . فالثانى هو الذى فيه مرض ، والأول هو القوى اللين . وذلك أن القلب بمنزلة أعضاء الجسد كاليد مثلا ، فإما أن تكون جامدة يابسة لا تلتوى ولا تبطش ، أو تبطش بعنف ، فذلك مثل القلب القاسى ، أو تكون ضعيفة مريضة عاجزة لضعفها ومرضها ، فذلك الذى مرض.أو تكون باطشة بقوة ولين فهو مثل القلب العليم الرحيم فبالرحمة خرج عن القسوة ، وبالعلم خرج عن المرض ، فان المرض من الشكوك والشبهات . ولهذا وصف من عدى هؤلاء بالعلم والإيمان والإخبات . وفى قوله ﴿ وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتُخْبِت له قلوبهم﴾ دليل على أن العلم يدل على الإيمان ، ليس أن أهل العلم ارتفعوا عن درجة الإيمان

كما يتوهمه طائفة من المتكلمة ، بل معهم العلم والإيمان كما قال تعالى ﴿ لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ﴾ وقال تعالى ﴿ وقال الذين أوتوا العلم والإيمان ﴾

وعلى هذا فقوله ﴿ والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كلٌّ من عند ربنا ﴾ نظير هذه الآية : فإنه أخبر هنا أن الذين أوتوا العلم يعلمون أنه الحق من ربهم ، وأخبر هناك أنهم يقولون فى المتشابه ﴿ آمنا به كلٌّ من عند ربنا ﴾ وكلا الموضعين موضع شبهة لغيرهم وأن الكلام هناك فى المتشابه وهنا فيما يلقى الشيطان مما ينسخه الله ثم يحكم الله آياته ، وجعل المحكم هنا ضد الذى نسخه الله مما ألقى الشيطان ، ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين : المحكم هو الناسخ والمتشابه المنسوخ . أرادوا والله أعلم قوله ﴿فينسخُ الله ما يُلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته﴾ والنسخ هنا رفع ما ألقاه الشيطان لا رفع ما شرعه الله ، وقد أشرت إلى وجه ذلك فيما بعد وهو أن الله جعل المحكم مقابل المتشابه تارة

ومقابل المنسوخ أخرى ،والمنسوخ يدخل فيه فى اصطلاح السلف كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح ، كتخصيص العام وتقييد المطلق ، فان هذا متشابه لأنه يحتمل معنيين ويدخل فيه المجمل فانه متشابه وإحكامه رفع ما يتوهم فيه من المعنى الذى ليس بمراد وكذلك ما رفع حكمه ، فان فى ذلك جميعه نسخا لما يلقيه الشيطان فى معانى القرآن ولهذا كانوا يقولون : هل عرفت الناسخ من المنسوخ ؟ فاذا عرف الناسخ عرف المحكم . وعلى هذا فيصح أن يقال : المحكم والمنسوخ ، كما يقال المحكم والمتشابه .

وقوله بعد ذلك ﴿ثم يحكم الله آياته﴾ جعل جميع الآيات محكمة ، محكمها ومتشابهها كما قال ﴿الر . كتاب أحكمت آياته ثم فصلت﴾ وقال ﴿تلك آياتُ الكتاب الحكيم﴾ على أحد القولين وهنالك جعل الآيات قسمين : محكما ومتشابها ، كما قال ﴿منه آياتٌ محكمات هُنّ أمّ الكتاب وأُخر متشابهات﴾ وهذه المتشابهات مما أنزله الرحمن لا مما ألقاه الشيطان ونسخه الله

فصار المحكم فى القرآن تارة يقابل بالمتشابه ، والجميع من آيات الله ، وتارة يقابل بما نسخه الله مما ألقاه الشيطان

ومن الناس من يجعله مقابلا لما نسخه الله مطلقا ، حتى يقول هذه الآية محكمة ليست منسوخة ، ويجعل المنسوخ ليس محكما وإن كان الله أنزله أولا اتباعا لظاهر من قوله فينسخ الله ويحكم الله آياته. فهذه ثلاث معان تقابل المحكم ينبغى التفطن لها .

وجماع ذلك أن الإحكام تارة يكون فى التنزيل فيكون فى مقابلته ما يلقيه الشيطان ، فالمحكم المنزل من عند الله أحكمه الله أى فصله من الاشتباه بغيره وفصل منه ماليس منه ، فان الإحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذى به يتحقق الشئ ويحصل إتقانه ، ولهذا دخل فيه معنى المنع كما دخل فى الحد بالمنع جزء معناه لا جميع معناه

وتارة يكون فى إبقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ الذى هو رفع ما شرع وهو اصطلاحى ، أو يقال وهو أشبه بقول : السلف : كانوا يسمون كل رفع نسخا ، سواء كان رفع حكم أو

رفع دلالة ظاهرة . وإلقاء الشيطان فى أمنيته قد يكون فى نفس لفظ المبلِّغ ، وقد يكون فى سمع المبلَّغ ، وقد يكون فى فهمه كما قال ﴿أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدَرها﴾ الآية . ومعلوم أن مَن سمع النص الذى قد رفع حكمه أو دلالة له فإنه يلقى الشيطان فى تلك التلاوة اتباع ذلك المنسوخ فيحكم الله آياته بالناسخ الذى به رفع الحكم وبان المراد . وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال : المتشابه المنسوخ بهذا اعتبار والله أعلم .

وتارة يكون الإحكام فى التأويل والمعنى وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها حتى تشتبه بغيرها وفى مقابلة المحكمات الآيات المتشابهات التى تشبه هذا وتشبه هذا فتكون محتملة المعنيين ولم يقل فى المتشابه يعلم تفسيره ومعناه إلا الله ، وإنما قال ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين فى هذا الموضع . فإن الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو . والوقف هنا على ما دل عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين وجماهير الأمة ولكن لم ينف علمهم بمعناه

وتفسيره بل قال ﴿ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدَّبروا آياته ﴾ وهذا يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات ، وما لا يعقل له معنى لا يتدبر . وقال ﴿ أفلا يتدبرون القرآن ﴾ ولم يستثن شيئا منه نهى عن تدبره . والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يذمه الله ، بل أمر بذلك ومدح عليه .

يبين ذلك أن التأويل قد روى أن من اليهود الذين كانوا بالمدينة على عهد النبي ﷺ كحيي بن أخطب وغيره من طلب من حروف الهجاء التى فى أوائل السور تأويل بقاء هذه الأمة ، كما سلك ذلك طائفة من المتأخرين موافقة للصابئة المنجمين ، وزعموا أنه ستمائة وثلاثة وتسعون عاما ، لأن ذلك هو عدد ما للحروف فى حساب الجمل بعد إسقاط المكرر ، وهذا من نوع تأويل الحوادث التى أخبر بها القرآن فى اليوم الآخر .

وروى أن من النصارى الذين وفدوا على النبي ﷺ فى

وفد نجران من تأويل إنا ونحن على أن الآلهة ثلاثة لأن هذا ضمير جمع. وهذا تأويل فى الإيمان بالله، فأولئك تأولوا فى اليوم الآخر وهؤلاء تأولوا فى الله. ومعلوم أن إنا ونحن من المتشابه فانه يراد بها الواحد الذى معه غيره من جنسه، ويراد بها الواحد الذى معه أعوانه وإن لم يكونوا من جنسه، ويراد بها الواحد المعظم نفسه الذى يقوم مقام من معه غيره لتنوع أسمائه التى كل اسم منها يقوم مقام مسمى، فصار هذا متشابها لأن اللفظ واحد والمعنى متنوع. و «الأسماء المشتركة فى اللفظ» هى من المتشابه وبعض «المتواطئة» أيضا من المتشابه، ويسميها أهل التفسير «الوجوه والنظائر» وصنفوا كتب الوجوه والنظائر، فالوجوه فى الأسماء المشتركة، والنظائر فى الأسماء المتواطئة. وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين فى ذلك أن الوجوه والنظائر جميعاً فى الأسماء المشتركة، فهى نظائر باعتبار اللفظ ووجوه باعتبار المعنى، وليس الأمر على ما قاله، بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن تأمله.

والذين فى قلوبهم زيغ يدعون المحكم الذى لا اشتباه فيه مثل ﴿ وإلهكم إله واحد ـ إننى أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدنى ـ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله ـ ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك ـ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد﴾ ويتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة ليفتنوا به الناس إذا وضعوه على غير مواضعه ، وابتغاء تأويله وهو الحقيقة التى أخبر عنها . وذلك أن الكلام نوعان : إنشاء فيه الأمر ، وإخبار ، فتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به ، كما قال من قال من السلف إن السنة هى تأويل الأمر . قالت عائشة رضى الله عنها : كان رسول الله ﷺ يقول فى ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لى ، يتأول القرآن ، يعنى قوله ﴿فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا ﴾ .

وأما الإخبار فتأويله عين الأمر المخبر به إذا وقع ، ليس تأويله فهم معناه وقد جاء اسم « التأويل » فى القرآن فى غير موضع وهذا معناه . قال الله تعالى : ﴿ ولقد جئناهم بكتاب

فصّلناه على علم ، هدى ورحمة لقوم يؤمنون . هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويلهُ يقول الذين نسوه من قبلُ قد جاءت رسل ربنا بالحق ﴾ فقد أخبر أنه فصل الكتاب ، وتفصيله بيانه وتمييزه بحيث لا يشتبه . ثم قال ﴿ هل ينظرون ﴾ أى ينتظرون ﴿ إلا تأويلَه يوم يأتى تأويله ﴾ إلى آخر الآية . وإنما ذلك مجىء ما أخبر به القرآن بوقوعه من القيامة وأشراطها ، كالدابة ويأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها ومجىء ربك والملك صفاً صفا ، وما فى الآخرة من الصحف والموازين ، والجنة والنار وأنواع النعيم والعذاب وغير ذلك ، فحينئذ يقولون ﴿ قد جاءت رسل ربنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ؟ أو نُرَدُّ فنعملَ غير الذى كنا نعملُ ؟ ﴾ .

وهذا القدر الذى أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته وقدرته وصفته إلا الله ، فإن الله يقول ﴿ فلا تعلم نفس ما أُخفى لهم من قرة أعين ﴾ ويقول ﴿ أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أُذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ﴾ وقال

ابن عباس : ليس فى الدنيا مما فى الجنة إلا الأسماء ، فان الله قد أخبر أن فى الجنة خمراً ولبناً وماء وحريراً وذهباً وفضة وغير ذلك ، ونحن نعلم قطعاً أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه ، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما فى قوله ﴿ وأتوا به متشابها ﴾ على أحد القولين أن يشبه ما فى الدنيا وليس مثله ، فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق من بعض الوجوه . فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما ، ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها فى الدنيا ولاسبيل إلى إدراكنا لها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه . وتلك الحقائق على ما هى عليه هى تأويل ما أخبر الله به . وهذا فيه رد على اليهود والنصارى والصابئين من المتفلسفة وغيرهم فإنهم ينكرون أن يكون فى الجنة أكل وشرب ولباس ونكاح ويمنعون وجود ما أخبر به القرآن . ومن دخل فى الإسلام ونافق المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضروبة لتفهيم النعيم الروحانى إن كان من المتفلسفة

الصابئة المنكرة لحشر الأجساد . وإن كان من منافقة المالتين المقرين بحشر الأجساد تأول ذلك على تفهيم النعيم الذى فى الجنة من الروحانى والسمع الطيب والروائح العطرة . فكل ضال يحرف الكلم عن مواضعه الى ما اعتقد ثبوته ، وكان فى هذا أيضا متبعاً للمتشابه ، إذ الأسماء تشبه الأسماء ، والمسميات تشبه المسميات ولكن تخالفها أكثر مما تشابهها . فهؤلاء يتبعون هذا المتشابه ﴿ ابتغاء الفتنة ﴾ بما يوردونه من الشبهات على امتناع أن يكون فى الجنة هذه الحقائق ﴿ وابتغاء تأويله ﴾ ليردوه إلى المعهود الذى يعلمونه فى الدنيا . قال الله تعالى ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ فان تلك الحقائق قال الله فيها ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين ﴾ لا ملك مقرب ولا نبى مرسل

وقوله ﴿ وما يعلم تأويله ﴾ إما أن يكون الضمير عائداً على الكتاب أو على المتشابه ، فان كان عائداً على الكتاب كقوله ﴿ منه ﴾ و ﴿ منه ﴾ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فهذا يصح ، فإن جميع آيات الكتاب المحكمة والمتشابهة

التى فيها إخبار عن الغيب الذى أمرنا أن نؤمن به لا يعلم حقيقة ذلك الغيب ومتى يقع إلا الله . وقد يستدل لهذا أن الله جعل التأويل للكتاب كله مع إخباره أنه مفصل بقوله ﴿ ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم، هدى ورحمة لقوم يؤمنون . هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتى تأويله ﴾ فجعل التأويل الجائى للكتاب المفصل .

وقد بينا أن ذلك التأويل لايعلمه وقتا وقدراً ونوعا وحقيقة إلا الله ، وإنما نعلم نحن بعض صفاته بمبلغ علمنا لعدم نظيره عندنا ، وكذلك قوله ﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله﴾ .

وإذا كان التأويل الكتاب كله والمراد به ذلك ارتفعت الشبهة وصار هذا بمنزلة قوله ﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها . قل : إنما علمها عند ربى لايجليها لوقتها إلا هو ، ثقلت فى السموات والأرض ﴾ إلى قوله ﴿ إنما علمها عند الله ﴾ وكذلك قوله ﴿ يسألك الناس عن الساعة ، قل إنما علمها عند الله وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً ﴾ فأخبر أنه ليس علمها

إلا عند الله ، وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها ، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به . فعلم تأويله كعلم الساعة ، والساعة من تأويله . وهذا واضح بين . ولا ينافى كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفاتها وأحوالها ما علمناه ، وأن نفسر النصوص المبينة لأحوالها فهذا هذا .

وإن كان الضمير عائداً إلى ما تشابه ، كما يقوله كثير من الناس فلأن المخبر به من الوعد والوعيد متشابه بخلاف الأمر والنهى ، ولهذا فى الآثار « العمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه» لأن المقصود فى الخبر الإيمان ، وذلك لأن المخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ما ذكرناه بخلاف الأمر والنهى ، ولهذا قال بعض [العلماء] «المتشابه» الأمثال والوعد [والوعيد] و«المحكم» الأمر والنهى فانه متميز غير مشتبه بغيره ، فإنه أمور نفعلها قد علمناها بالوقوع ، وأمور نتركها لابد أن نتصورها .

ومما جاء من لفظ « التأويل » فى القرآن قوله تعالى ﴿ بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله﴾ والكناية عائدة على

القرآن أو على مالم يحيطوا بعلمه وهو يعود إلى القرآن . قال تعالى ﴿ وما كان هذا القرآن أن يُفتَرى من دون الله ولكن تصديق الذى بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين . أم يقولون افتراه ؟ قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين . بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ، كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين . ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك أعلم بالمفسدين ﴾ فأخبر سبحانه أن هذا القرآن ما كان ليفترى من دون الله . وهذه الصيغة تدل على امتناع المنفى كقوله ﴿وما كان ربك ليهلك القُرى بظلم﴾ وقوله ﴿وما كان الله ليعذِّبهم وأنت فيهم ﴾ . لأن الخلق عاجزون عن الإتيان بمثله كما تحداهم وطالبهم لما قال ﴿ أم يقولون افتراه ؟ قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ﴾ فهذا تعجيز لجميع المخلوقين . قال تعالى ﴿ ولكن تصديقَ الذى بين يديه ﴾ أى مصدق الذى بين يديه ﴿ وتفصيلَ الكتاب ﴾ أى

مفصل الكتاب فأخبر أنه مصدق الذى بين يديه ومفصل الكتاب ، والكتاب اسم جنس ، وتحدى القائلين ﴿ افتراه ﴾ ودل على أنهم هم المفترون . قال ﴿ بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولمّا يأتهم تأويله ﴾ أى كذبوا بالقرآن الذى لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ، ففرق بين الإحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله . فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعلمه ولما يأتهم تأويله وأن الإحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله ، فان الإحاطة بعلمه معرفة معانى الكلام على التمام ، وإتيان التأويل نفس وقوع المخبر به ، وفرق بين معرفة الخبر وبين المخبر به ، فمعرفة الخبر هى معرفة تفسير القرآن ، ومعرفة المخبر به هى معرفة تأويله .

و « نكتة ذلك » أن الخبر لمعناه صورة علمية وجوده فى نفس العالم كذهن الإنسان مثلا ، ولذلك المعنى حقيقة ثابتة فى الخارج عن العلم ، واللفظ إنما يدل ابتداء على المعنى الذهنى ثم تتوسط ذلك أو تدل على الحقيقة الخارجية فالتأويل هو الحقيقة الخارجة ، وأما معرفة تفسيره فهو معرفة الصورة العلمية ، وهذا

هو الذي [illegible] فيما تقدم أن الله إنما أنزل القرآن ليعلم ويفهم ويفقه
و[illegible] ويتفكر فيه محكمه ومتشابهه وإن لم يعلم تأويله .

ومن ذلك أن الله يقول عن الكفار ﴿ وإذا قرأت القرآن
جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا .
وجعلنا على قلوبهم أكنّة أن يفقهوه وفى آذانهم وقرا ، وإذا
ذكرت ربك فى القرآن وحده ولوا على أدبارهم نُفوراً ﴾ فقد
أخبر عن المشركين ـ أنه إذا قرئ عليهم القرآن حجب بين
أبصارهم وبين الرسول بحجاب مستور، وجعل على قلوبهم أكنة
أن يفقهوه وفى آذانهم وقرا . فلو كان أهل العلم والإيمان على
قلوبهم أكنة أن يفقهوا بعضه لشاركوهم فى ذلك . وقوله ﴿ أن
[illegible] إلى القرآن كله . فعلم أن الله يحب أن يفقه . ولهذا
قال الحسن البصرى : ماأنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم فيما ذا
أنزلت وما عنى بها ، ومااستثنى من ذلك لامتشابها ولاغيره.

وقال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى
آخره [illegible] أقفه عند كل آية وأسأله عنها . فهذا ابن عباس حبر

الأمة وهو أحد من كان يقول : لا يعلم تأويله إلا الله ، يجيب مجاهدا عن كل آية فى القرآن

وهذا هو الذى حمل مجاهدا ومن وافقه كابن قتيبة على أن جعلوا الوقف عند قوله ﴿ والراسخون فى العلم ﴾ فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل ، لأن مجاهدا تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله وبيان معانيه فظن أن هذا هو التأويل المنفى عن غير الله .

وأصل ذلك أن لفظ « التأويل » وبه أشير إلى بين ماعناه الله فى القرآن وبين ما كان يطلقه طوائف من السلف ، وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين ،فبسبب الاشتراك فى لفظ التأويل اعتقد كل من فهم منه معنى بلغته أن ذلك هو المذكور فى القرآن . ومجاهد إمام التفسير . قال الثورى : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به . وأما التأويل فشأن آخر . ويبين ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله ولا قال هذه من المتشابه الذى لا يعلم معناه ، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين : إن فى القرآن

آيات لا تعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم ، وإنما قد ينمون علم بعض ذلك عن بعض الناس ، وهذا لا ريب فيه .

وإنما وضع هذه المسألة المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام فى آيات الصفات وآيات القدر وغير ذلك ، فلقبوها « هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم معناه ؟ » وأما « تعبدنا بتلاوة حروفه بلا فهم » فجوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية وبأن الله يمتحن عباده بما شاء ، ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة التى هى تحريف الكلم عن مواضعه . والغالب على كلا الطائفتين الخطأ ، أولئك يقصرون فى فهم القرآن بمنزلة من قيل فيه ﴿ومِنهم أمّيون لا يعلمون الكتابَ إلا أمانىَّ﴾ وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه .

ومن المتأخرين من وضـــع المسألة بلقب شنيع فقال :

« لا يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعنى به شيئاً خلافاً [illegible]
وهذا لم يقله مسلم أن الله يتكلم بما لا معنى له .

وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه ؟ وبين نفى المعنى
عند المتكلم ونفى الفهم عند المخاطب بون عظيم

ثم احتج بما لا يجرى على أصله فقال : هذا عبث ، والعبث
على الله محال . وعنده أن الله لا يتبح منه شيء أصلاً بل يجوز
أن يفعل كل شيء ، وليس له أن يقول : العبث صفة نقص ،
فهو منتف عنه ، لأن النزاع فى الحروف وهى عنده مخلوقة من
جملة الأفعال ويجوز أن يشتمل الفعل عنده على كل صفة ، فلا
نقل صحيح ولا عقل صريح .

ومثار الفتنة بين الطائفتين ومحار عقولهم : أن مدعى
التأويل أخطأوا فى زعمهم أن العلماء يعلمون التأويل ، وفى
دعواهم أن التأويل هو تأويلهم الذى هو تحريف الكلم عن
مواضعه . فإن الأولين لعلمهم بالقرآن والسنن وصحة [illegible]

وعلمهم بكلام السلف وكلام العرب علموا يقيناً أن التأويل الذى يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن فإنهم حرفوا الكلم عن مواضعه وصاروا مراتب ما بين قرامطة وباطنية يتأولون الأخبار والأوامر ، وما بين صابئة فلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله وعن اليوم الآخر ، حتى عن أكثر أحوال الأنبياء ، وما بين جهمية ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء فى اليوم الآخر وفى آيات القدر ويتأولون آيات الصفات ، وقد وافقهم بعض متأخرى الأشعرية على ما جاء فى بعض الصفات ، وبعضهم فى بعض ما جاء فى اليوم الآخر وآخرون من أصناف الأمة ، وإن كان تغلب عليهم السنة فقد يتأولون أيضاً مواضع يكون تأويلهم من تحريف الكلم عن مواضعه .

والذين ادعوا العلم بالتأويل مثل طائفة من السلف وأهل السنة وأكثر أهل الكلام والبدع ، رأوا أيضاً أن النصوص دلت على معرفة معانى القرآن ، ورأوا عجزاً وعيباً وقبيحاً أن

يخاطب الله عباده بكلام يقرأونه ويتلونه وهم لا يفهمونه ، وهم مصيبون فيما استدلوا به من سمع وعقل ، لكن أخطأوا فى معنى التأويل الذى نفاه الله ، وفى التأويل الذى أثبتوه وتساق بذلك مبتدعتهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه ، وصار الأولون أقرب إلى السكوت والسلامة بنوع من الجهل ، وصار الآخرون أكثر كلاما وجدالا ولكن بفرية على الله ، وقول عليه ما لا يعلمونه ، وإلحاد فى أسمائه وآياته . فهذا هذا .

ومنشأ الشبهة الاشتراك فى لفظ التأويل .

فإن « التأويل » فى عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة المحدثة والمتصوفة ونحوهم هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى معنى المرجوح لدليل يقترن به ، وهذا التأويل الذى يتكلمون عليه فى أصول الفقه ومسائل الخلاف . فإذا قال أحد منهم هذا الحديث أو هذا النص مؤول أوهو محمول على كذا ، قال الآخر هذا نوع تأويل والتأويل يحتاج إلى دليل . والمتأول عليه

وظيفتان : بيان احتمال اللفظ للمعنى الذى ادعاه ، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر ، وهذا هو التأويل الذى يتنازعون فيه فى مسائل الصفات إذا صنف بعضهم فى إبطال التأويل أو ذم التأويل ، أو قال بعضهم آيات الصفات لا تؤول ، وقال الآخر : بل يجب تأويلها ، وقال الثالث : بل التأويل جائز يفعل عند المصلحة ويترك عند المصلحة أو يصلح للعلماء دون غيرهم ، إلى غير ذلك من المقالات والتنازع .

وأما « التأويل » فى لفظ السلف فله معنيان « أحدهما » تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو مترادفا ، وهذا والله أعلم هو الذى عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله ومحمد بن جرير الطبرى يقول فى تفسيره : القول فى تأويل قوله كذا وكذا ، واختلف أهل التأويل فى هذه الآية ونحو ذلك ، ومراده التفسير .

و « المعنى الثانى » فى لفظ السلف ، وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقا ، هو نفس المراد بالكلام ، فان الكلام إن

كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب ، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به . وبين هذا المعنى والذى قبله بون . فان الذى قبله يكون التأويل فيه من باب العلم ، والكلام كالتفسير والشرح والإيضاح ، ويكون وجود التأويل فى القلب واللسان له الوجود الذهنى واللفظى والرسمى . وأما هذا فالتأويل فيه نفس الأمور الموجودة فى الخارج ، سواء كانت ماضية أو مستقبلة . فاذا قيل : طلعت الشمس ، فتأويل هذا نفس طلوعها . ويكون « التأويل » من باب الوجود العينى الخارجى فتأويل الكلام هو الحقائق الثابتة فى الخارج ، بما هو عليه من صفاتها وشئونها وأحوالها ، وتلك الحقائق لا تعرف على ماهى عليه بمجرد الكلام والإخبار وإلا أن يكون المستمع قد تصورها أو تصور نظيرها بغير كلام وإخبار ، لكن يعرف من صفاتها وأحوالها قدر ما أفهمه المخاطب إما بضرب المثل ، وإما بالتقريب ، وإما بالقدر المشترك بينها وبين غيرها ، وإما بغير ذلك وهذا الوضع والعرف الثالث هو لغة القرآن التى نزل بها .

وقد قدمنا التبيين فى ذلك

ومن ذلك قول يعقوب عليه السلام ليوسف ﴿ وكذلك يجتبيك ربُّك ويعلِّمُك من تأويل الأحاديثِ ويتمّ نعمتَه عليك﴾ وقوله ﴿ ودخل معه السجن فتيان ، قال أحدهما : إنى أرانى أعصرُ خمرا ، وقال الآخر إنى أرانى أحملُ فوق رأسى خبزاً تأكل الطير منه نبِّئنا بتأويله إنا نراك من المحسنين . قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما بتأويله قبل أن يأتيكما ﴾ وقول الملأ ﴿ أضغاثُ أحلام ومانحن بتأويل الأحلام بعالمين . وقال الذى نجا منهما وادّكر بعد أمة : أنا أُنبئكم بتأويله فأرسلونِ ﴾ وقول يوسف لما دخل عليه أهله مصر وآوى إليه أبويه ﴿ وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين . ورفع أبويه على العرش وخروا له سجدا وقال ياأبت هذا تأويل رؤياى من قبلُ قد جعلها ربى حقاً﴾

فتأويل الأحاديث التى هى رؤيا المنام هى نفس مدلولها التى تؤول اليه كما قال يوسف ﴿هذا تأويلُ رؤيايَ من قبلُ﴾ والعالم بتأويلها الذى يخبر به . كما قال يوسف : ﴿ لا يأتيكما طعامٌ

تُرزقانه ﴾ أى فى المنام ﴿ إلا نبأتكما بتأويله قبل أن يأتيكما ﴾ أى قبل أن يأتيكما التأويل .

وقال الله تعالى ﴿فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خيرٌ وأحسن تأويلا﴾ قالوا : أحسن عاقبة ومصيراً . فالتأويل هنا تأويل فعلهم الذى هو الرد إلى الكتاب والسنة . والتأويل فى سورة يوسف تأويل أحاديث الرؤيا . والتأويل فى الأعراف ويونس تأويل القرآن ، وكذلك فى سورة آل عمران .

وقال تعالى فى قصة موسى والعالم ﴿ قال هذا فراقُ بينى وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا ﴾ إلى قوله ﴿ وما فعلتُه عن أمرى ذلك تأويل مالم تسطع عليه صبراً ﴾فالتأويل هنا تأويل الأفعال التى فعلها العالم من خرق السفينة بغير إذن صاحبها ومن قتل الغلام ، ومن إقامة الجدار ، فهو تأويل عمل لا تأويل قول . وإنما كان كذلك لأن التأويل مصدر أوله يؤوله تأويلا ، مثل حول تحويلا ، وعول تعويلا. وأول يؤول تعدية آل يؤول

أولا مثل حال يحول حولا . وقولهم : آل يؤول ، أى عاد إلى كذا ورجع إليه ومنه « المآل » وهو ما يؤول إليه الشيء. ويشاركه فى الاشتقاق الأكبر « الموئل » فإنه وأل وهذا من أول . والموئل المرجع قال تعالى ﴿ لن يجدوا من دونه موئلا ﴾

ومما يوافقه فى اشتقاقه الأصغر « الآل » فإن آل الشخص من يؤول اليه ؟ ولهذا لا يستعمل إلا فى عظيم ، بحيث يكون المضاف إليه يصلح أن يؤول إليه الآل ، كآل إبراهيم وآل لوط وآل فرعون ، بخلاف الأهل والأول أفعل لأنهم قالوا فى تأنيثه أولى ، كما قالوا جمادى الأولى ، وفى القصص ﴿ وله الحمدُ فى الأولى والآخرة ﴾ . ومن الناس من يقول فوعل ، ويقول أولة ، إلا أن هذا يحتاج إلى شاهد من كلام العرب ، بل عدم صرفه يدل على أنه أفعل لافوعل ، فإن فوعل مثل كوثر وجوهر مصروف ، سمى المتقدم أول والله أعلم لأن ما بعده يؤول اليه ويبنى عليه ، فهو أس لما بعده وقاعدة له ، والصيغة صيغة تفضيلٌ مثل أكبر وكبرى وأصغر وصغري ، لامن باب أحمر وحمراء .

ولهذا يقولون جئته أول من أمس وقال ﴿من أول يوم﴾، ﴿وأنا أول المسلمين﴾، ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾ ومثل هذا أول هؤلاء فهذا الذى فضل عليهم فى الأول، لأن كل واحد يرجع إلى ما قبله فيعتمد عليه، وهذا السابق كلهم يؤول إليه، فإن من تقدم فى فعل فاستبق به من بعده كان السابق الذى يؤول الكل إليه فالأول له وصف السؤدد والاتباع.

ولفظ « الأول » مشعر بالرجوع والعود، والأول مشعر بالابتداء والمبتدأ خلاف العائد لأنه إنما كان أولا لما بعده فانه يقال أول المسلمين وأول يوم فما فيه من معنى الرجوع والعود هو للمضاف إليه لا للمضاف.

وإذا قلنا: آل فلان، فالعود إلى المضاف لأن ذلك صيغة تفضيل فى كونه مآلا ومرجعا لغيره، لأن كونه مفضلا دل على أنه مآل ومرجع لا آيل راجع، إذ لا فضل فى كون الشىء راجعا إلى غيره آيلا إليه، وإنما الفضل فى كونه هو الذى يرجع

إليه ويؤال . فلما كانت الصيغة صيغة تفضيل أشعرت بأنه مفضل فى كونه مآلا ومرجعا والتفضيل المطلق فى ذلك يقتضى أن يكون هو السابق المبتدىء والله أعلم .

فتأويل الكلام ما أوله إليه المتكلم ، أو ما يؤول إليه الكلام ، أو ما تأوله المتكلم فإن التفعيل يجرى على غير فعل ، كقوله ﴿وتبتَّل إليه تبتيلا﴾ فيجوز أن يقال تأول الكلام الى هذا المعنى تأويلا ، والمصدر واقع موقع الصفة ، إذ قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاعل ، كعدل وصوم وفطر ، وبمعنى المفعول كدرهم ضرب الأمير ، وهذا خلق الله .

فالتأويل : هو ما أول إليه الكلام أو يؤول إليه ، أو تأول هو إليه . والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول ويؤوّل الى حقيقته التى هى عين المقصود به كما قال بعض السلف فى قوله ﴿لكل نبإ مستقر﴾ قال : حقيقة ، فإنه إن كان خبراً فإلى الحقيقة المخبر بها يؤول ويرجع ، وإلا لم تكن له حقيقة ولا مآل ولا مرجع ، بل كان كذبا . وإن كان طلبا فإلى الحقيقة المطلوبة

ويؤول ويرجع ، وإن لم يكن مقصوده موجودا ولا حاصلا .
ومتى كان الخبر وعداً أو وعيداً فإلى الحقيقة المطلوبة المنتظرة يؤول ، كما روى عن النبي ﷺ أنه تلا هذه الآية ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعاً ﴾ قال إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد .

(فصل) وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله . أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم . فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم ، فالكلام على هذا من وجهين :

الأول : من قال إن هذا من المتشابه وأنه لا يفهم معناه ، فيقول أما الدليل على [بطلان] ذلك فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة ، لا أحمد بن حنبل ولا غيره

أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل فى هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمى الذى لا يفهم ، ولا قالوا إن الله ينزل كلاما لا يفهم أحد معناه وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة . قالوا فى أحاديث الصفات تمر كما جاءت . ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التى مضمونها تعطيل النصوص على ما دلت عليه . ونصوص أحمد والأئمة قبله بينه فى أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية منها ، ويقرون النصوص على مادلت عليه من معناها ويفهمون منها بعض مادلت عليه ، كما يفهمون ذلك فى سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك . وأحمد قد قال : فى غير أحاديث الصفات تمر كما جاءت فى أحاديث الوعد مثل قوله « من غشنا فليس منا » وأحاديث الفضائل ، ومقصوده بذلك أن الحديث لايحرف كلمة عن مواضعه كما يفعله من يحرفه ويسمى تحريفه تأويلا بالعرف المتأخر .

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل وكذلك

نص أحمد فى كتاب الرد على الزنادقة والجهمية أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن وتكلم أحمد على ذلك المتشابه وبيّن معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية ، وجرى فى ذلك على سنن الأئمة قبله . فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه ، وأنه لا يُسكت عن بيانه وتفسيره بل يُبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه ، أو إلحاد فى أسماء الله وآياته .

ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب أن أهل السنة متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المنحرفين الملحدين . والتأويل المردود هو صرف الكلام عن ظاهره الى ما يخالف ظاهره . فلو قيل إن هذا هو التأويل المذكور فى الآية وأنه لا يعلمه إلا الله ، لكان فى هذا تسليم للجهمية أن للآية تأويلا يخالف دلالتها لكن ذلك لا يعلمه إلا الله ، وليس هذا مذهب السلف والأئمة وإنما مذهبهم نفى هذه التأويلات وردها لا التوقف فيها ، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها ، وتمر كما جاءت دالة على المعانى ، لا تحرف ولا يلحد فيها .

والدليل على أن هذا ليس بمتشابه، لا يعلم معناه أن نقول: لا ريب أن الله سمى نفسه فى القرآن بأسماء مثل الرحمن والودود والعزيز والجبار والعليم والقدير والرءوف ونحو ذلك، ووصف نفسه بصفات مثل سورة الإخلاص وآية الكرسى وأول الحديد وآخر الحشر وقوله: ﴿إن الله بكل شيء عليم﴾ و ﴿على كل شيء قدير﴾ وأنه ﴿يحب المتقين﴾ و ﴿المقسطين﴾ و﴿المحسنين﴾ وأنه يرضى على الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴿ فلما آسفونا انتقمنا منهم - ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله - ولكن كره الله انبعاثهم - الرحمن على العرش استوى - ثم استوى على العرش. يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرجُ منها وما ينزل من السماء وما يعرُجُ فيها، وهو معكم أينما كنتم - وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله وهو الحكيم العليم - إليه يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح يرفعه - إننى معكما أسمع وأرى - وهو الله فى السموات وفى الأرض - مامنعك أن تسجد لما خلقت بيدى - بل يداه مبسوطتان، ينفق كيف يشاء - ويبقى وجهُ ربّك ذو

الجلال والإكرام ـ يريدون وجهه ـ ولتصنع على عينى ﴾ إلى أمثال ذلك .

فيقال لمن ادعى فى هذا أنه متشابه لا يعلم معناه : أتقول هذا فى جميع ماسمى الله ووصف به نفسه أم فى البعض ؟ فإن قلت : هذا فى الجميع ، كان هذا عناداً ظاهرا وجحداً لما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام بل كفر صريح فإنا نفهم من قوله ﴿ إن الله بكل شىء عليم ﴾ معنى ، ونفهم من قوله ﴿ إن الله على كل شىء قدير ﴾ معنى ليس هو الأول . ونفهم من قوله ﴿ ورحمتى وسعت كل شىء ﴾ ومعنى ، نفهم من قوله ﴿إن الله عزيز ذو انتقام﴾ معنى وصبيان المسلمين بل وكل عاقل يفهم هذا . وقد رأيت بعض من ابتدع وجحد من أهل المغرب مع انتسابه إلى الحديث لكن أثرت فيه الفلسفة الفاسدة من يقول إنا نسمى الله الرحمن العليم القدير علماً محضاً من غير أن نفهم منه معنى يدل على شىء قط ، وكذلك فى قوله ﴿ ولا يحيطون بشىء من علمه ﴾ يطلق هذا اللفظ من غير أن نقول له علم .

وهذا الغلو فى الظاهر من جنس غلو القرامطة فى الباطن ، لكن هذا أيبس وذاك أكفر

ثم يقال لهذا المعاند : فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود وعلى حق موجود أم لا؟ فإن قال لا ، كان معطلا محضاً ، وماأعلم مسلما يقول هذا ، وإن قال : نعم ، قيل له فهمت منها دلالتها على نفس الرب ولم تفهم دلالتها على ما فيها من المعانى من الرحمة والعلم وكلاهما فى الدلالة سواء ؟ فلابد أن يقول : نعم ، لأن ثبوت الصفات محال فى العقل ، لأنه يلزم منه التركيب أو الحدوث بخلاف الذات . فيخاطب حينئذ بمايخاطب به الفريق الثانى ، كما سنذكره ، وهو من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض ، فيقال له : ما الفرق بين ما أثبته وبين ما نفيته أو سكت عن إثباته ونفيه ، فان الفرق إما أن يكون من جهة السمع ، لأن أحد النصين دال دلالة قطعية أو ظاهرة بخلاف الآخر ، أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر ، وكلا الوجهين باطل فى أكثر المواضع ؟ .

أما « الأول » فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير عليٌّ عظيم كدلالته على أنه عليم قدير ، ليس بينهما فرق من جهة النص . وكذلك ذكره لرحمته ومحبته وعلوه مثل ذكره لمشيئته وإرادته .

وأما « الثانى » فيقال لمن أثبت شيئا ونفى آخر : لم نفيت مثلا حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك إلى إرادته ؟ فإن قال : لأن المعنى المفهوم من الرحمة فى حقنا هى رقة تمتنع على الله ، قيل له : والمعنى المفهوم من الإرادة فى حقنا هى ميل يمتنع على الله . فان قال : إرادته ليست من جنس إرادة خلقه ، قيل له : ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته . وإن قال ، وهو حقيقة قوله : لم أثبت الإدارة وغيرها بالسمع وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين ، لأن الفعل دل على القدرة ، والإحكام دل على العلم ، والتخصيص دل على الإرادة . قيل له الجواب من ثلاثة أوجه :

« أحدها » : أن الإنعام والإحسان وكشف الضر دل أيضاً على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة . والتقريب والإدناء وأنواع التخصيص التي لاتكون إلا من المحب تدل على المحبة أو مطلق التخصيص يدل على الإرادة . وأما التخصيص بالإنعام فتخصيص خاص والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص . وما سلكه في مسلك الإرادة ، يسلك في مثل هذا

« الثاني » : يقال له هب أن العقل لا يدل على هذا فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفي به الإرادة والسمع ، دليل مستقل بنفسه بل الطمأنينة إليه في هذه المضايق أعظم ودلالته أتم فلأي شيء نفيت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه الصفات كلها إلى الإرادة مع أن النصوص تفرق فلا يذكر حجة إلا عورض بمثلها في إثبات الإرادة زيادة على الفعل .

« الثالث » : يقال له : إذا قال لك الجهمي الإرادة لا معنى لها إلا عدم الإكراه أو نفس الفعل والأمر به ، وزعم أن إثبات إرادة تقتضي محذوراً إن قال بقدمها ومحذوراً إن قال بحدوثها .

وهنا اضطربت المعتزلة فإنهم لايقولون بإرادة قديمة لامتناع صفة قديمة عندهم ، ولا يقولون بتجدد صفة له لامتناع حلول الحوادث عند أكثرهم مع تناقضهم .

فصاروا حزبين : البغداديون وهم أشد غلواً في البدعة في الصفات وفى القدر نفوا حقيقة الإرادة . وقال الجاحظ لا معنى لها إلا عدم الإكراه . وقال الكعبي لامعنى لها إلا نفس الفعل إذا تعلقت بفعله ونفس الأمر إذا تعلقت بطاعة عباده .

والبصريون كأبي على وأبي هاشم قالوا : تحدث إرادة لا فى محل فلا إرادة ، فالتزموا حدوث حادث غير مراد وقيام صفة بغير محل ، وكلاهما عند العقلاء معلوم الفساد بالبديهة .

كان جوابه أن ما ادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس بمحال ، والنص قد دل عليها والعقل أيضاً ، فإذا أخذ الخصم ينازع فى دلالة النص أو العقل جعله مسفسطا أو مقرمطاً ، وهذا بعينه موجود فى الرحمة والمحبة ، فإن خصومه ينازعونه فى دلالة السمع والعقل عليها على الوجه القطعى .

ثم يقال لخصومه : بم أثبتم أنه عليم قدير ؟ فما أثبتوه به مع سمع وعقل فبعينه تثبت الإرادة ، وما عارضوا به من الشبه عورضوا بمثله فى العليم والقدير وإذا انتهى الأمر إلى ثبوت المعانى وأنها تستلزم الحدوث أو التركيب والافتقار ، كان الجواب ماقررناه فى غير هذا الموضع فان ذلك لا يستلزم حدوثا ولا تركيبا مقتضياً حاجة إلى غيره .

ويعارضون أيضاً بما ينفى به أهل التعطيل الذات من الشُّبه الفاسدة ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية والضرورة العقلية والقواطع العقلية واتفاق الأمم وغير ذلك من الدلائل ، ثم يطالبون بوجود من جنس ما نعهده أو بوجود يعلمون كيفيته ، فلا بد أن يفروا إلى إثبات مالا تشبه حقيقته الحقائق ، فالقول فى سائر ما سمى ووصف به نفسه ، كالقول فى نفسه سبحانه وتعالى .

و « نكتة هذا الكلام » أن غالب من نفى وأثبت شيئا مما دل عليه الكتاب والسنة لا بد أن يثبت الشيء لقيام المقتضى

وانتفاء المانع ، وينفي الشيء لوجود المانع أو لعدم المقتضى ، أو يتوقف إذا لم يكن له عنده مقتضى ولا مانع ، فيبين له أن المقتضى فيما نفاه قائم كما أنه فيما أثبته قائم ، إما من كل وجه أو من وجه يجب به الإثبات . فان كان المقتضى هناك حقاً فكذلك هنا ، وإلا فدرء ذاك المقتضى من جنس درء هذا .

وأما المانع فيبين أن المانع الذى تخيله فيما نفاه من جنس المانع الذى تخيله فيما أثبته ، فاذا كان ذلك المانع المستحيل موجوداً على التقديرين لم ينج من محذوره بإثبات أحدهما ونفي الآخر ؛ فانه إن كان حقا نفاهما ، وإن كان باطلا لم ينف واحداً منهما ، فعليه أن يسوى بين الأمرين فى الإثبات والنفي ، ولا سبيل إلى النفي ، فتعيّن الإثبات .

فهذه نكتة الإلزام لمن أثبت شيئاً ، وما من أحد إلا ولا بد أن يثبت شيئا أو يجب عليه إثباته . فهذا يعطيك من حيث الجملة أن اللوازم التى يدعى أنها موجبة النفي خيالات غير صحيحة وإن لم يعرف فسادها على التفصيل ، وأما من حيث

التفصيل ، فيبين فساد المانع وقيام المقتضى كما قرر هذا غير مرة ،

فان قال من أثبت هذه الصفات التى هى فينا أعراض ، كالحياة والعلم والقدرة ، ولم يثبت ما هو فينا أبعاض ، كاليد والقدم ، هذه أجزاء وأبعاض تستلزم التركيب والتجسيم .

قيل له وتلك أعراض تستلزم التجسيم والتركيب العقلى كما استلزمت هذه عندك التركيب الحسى ، فإن أثبت تلك على وجه لا تكون أعراضاً أو تسميتها أعراضاً لا يمنع ثبوتها ، قيل له وأثبت [1] هذه على وجه لا تكون تركيبا وأبعاضاً أو تسميتها تركيبا وأبعاضا لا يمنع ثبوتها .

فان قيل : هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء ، قيل له : وتلك لا يعقل منها إلا الأعراض ، فان قال : العرض ما لا يبقى وصفات الرب الباقية .

قيل : والبعض ما جاز انفصاله عن الجملة ، وذلك فى حق الله محال ، فمفارقة الصفات القديمة مستحيلة فى حق الله تعالى مطلقاً والمخلوق يجوز أن تفارقه أعراضه وأبعاضه .

---

(١) قد تكون « وإثبات »

فإن قال : ذلك تجسيم والتجسيم منتف ، قيل : وهذا تجسيم والتجسيم منتف .

فإن قال : أنا أعقل صفة ليست عرضاً بغير متحيز وإن لم يكن له فى الشاهد نظير ، قيل له : فأعقل صفة هى لنا بعض لغير متحيز وإن لم يكن له فى الشاهد نظير ، فإن نفى عقل هذا نفى عقل ذاك وإن كان بينهما نوع فرق ، لكنه فرق غير مؤثر فى موضع النزاع ، ولهذا كانت المعطلة الجهمية تنفى الجميع ، لكن ذاك أيضاً مستلزم لنفى الذات ومن أثبت هذه الصفات الخبرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدرة ، وهذا أيضاً ليس هو معقول النص ولا مدلول العقل وإنما الضرورة ألجأتهم إلى هذه المضايق .

وأصل ذلك : أنهم أتوا بألفاظ ليست فى الكتاب ولا فى السنة ، وهى ألفاظ مجملة مثل متحيز ومحدود وجسم ومركب ونحو ذلك ، ونفوا مدلولها وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلمة ومدلولا عليها بنوع قياس ، وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلكوه

فى إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض ، أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء فوجب طرد الدليل . لحدوث والإمكان لكل ما شمله هذا الدليل ، إذ الدليل القطعى لا يقبل الترك لمعارض راجح. فرأوا ذلك يعكر عليهم من جهة النصوص ومن جهة النقل من ناحية أخرى ، فصاروا أحزابا تارة يغلبون القياس الأول ويدفعون ما عارضه وهم المعتزلة ، وتارة يغلبون القياس الثانى ويدفعون الأول كهشام بن الحكم الرافضى ، فانه قد قيل أول ما تكلم فى الجسم نفيا وإثباتا من زمن هشام بن الحكم وأبى الهذيل العلاف ، فأن أبا الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة نفوا الجسم لما سلكوا من القياس ، وعارضهم هشام وأثبت الجسم لما سلكوه من القياس ، واعتقد الأولون إحالة ثبوته واعتقد هذا إحالة نفيه ، وتارة يجمعون بين النصوص والقياس بجمع يظهر فيه الإحالة والتناقص

فما أعلم أحداً من الخارجين عن الكتاب والسنة فى جميع فرسان الكلام والفلسفة إلا ولا بد أن يتناقض فيحيل ما أوجب

نظيره ويوجب ما أحال نظيره ، إذ كلامهم من عند غير الله ، وقد قال الله تعالى ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً ﴾ .

والصواب ما عليه أئمة الهدى ، وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، لا يتجاوز القرآن والحديث ويتبع فى ذلك سبيل السلف الماضين أهل العلم والإيمان والمعانى المفهومة من الكتاب والسنة ، لا ترد بالشبهات فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، ولا يعرض عنها فيكون من باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صما وعميانا ، ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى . فهذا أحد الوجهين وهو منع أن تكون هذه من المتشابه .

الوجه الثانى : أنه إذا قيل : هذه من المتشابه ، أو كان فيها ما هو من المتشابه ، كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمى بعض ما استدل به الجهمية متشابها ، فيقال : الذى فى القرآن أنه لا يعلم

تأويله إلا الله إما المتشابه وإما الكتاب كله كما تقدم ، ونفى علم تأويله ليس نفى علم معناه كما قدمناه فى القيامة وأمور القيامة ، وهذا الوجه قوى إن ثبت حديث ابن إسحاق فى وفد نجران انهم احتجوا على النبى ﷺ بقوله ﴿ إنا ﴾ و ﴿ نحن ﴾ ونحو ذلك ، ويؤيده أيضا أنه قد ثبت أن فى القرآن متشابها وهو مايحتمل معنيين ، وفى مسائل الصفات ما هو من هذا الباب كما أن ذلك فى مسائل المعاد أولى ، فان نفى المتشابه بين الله وبين خلقه أعظم من نفى المتشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا .

وإنما نكتة الجواب هو ما قدمناه أولا أن نفى علم التأويل ليس نفيا لعلم المعنى ونزيده تقريراً أن الله سبحانه يقول ﴿ ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون ، قرآنا عربياً غير ذى عوج ﴾ وقال تعالى ﴿ الر . تلك آيات الكتاب المبين . إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون ﴾ فأخبر أنه أنزله ليعقلوه وأنه طلب تذكرهم . وقال أيضا ﴿ وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون ﴾ فحض على تدبره وفقهه وعقله والتذكر

به والتفكر فيه ولم يستثن من ذلك شيئا ، بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله ﴿أفلا يتدبرونَ القرآنَ أم على قلوب أقفالها﴾ وقوله ﴿أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا﴾ ومعلوم أن نفى الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله ، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفى مخالفة مالم يتدبر لما تدبر .

وقال على رضى الله عنه لما قيل له : هل ترك عندكم رسول الله ﷺ شيئا ؟ فقال : لا والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهما يؤتيه الله عبدا فى كتابه وما فى هذه الصحيفة : فأخبر أن الفهم فيه مختلف فى الأمة ، والفهم أخص من العلم والحكم ، قال الله تعالى ﴿ففهمناها سليمان وكلاً آتينا حكما وعلماً﴾ وقال النبى ﷺ « رُبَّ مبلغ أوعى من سامع » وقال « بلغوا عنى ولو آية » .

وأيضا فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة ، قد تكلموا فى جميع نصوص القرآن ، آيات الصفات وغيرها وفسروها بما يوافق دلالتها ، ورووا عن النبى ﷺ أحاديث

كثيرة توافق القرآن ، وأئمة الصحابة فى هذا أعظم من غيرهم مثل عبد الله بن مسعود الذى كان يقول : لو أعلمُ أعلم بكتاب الله منى تبلغه آباط الإبل لأتيته . وعبد الله بن عباس الذى دعا له النبى ﷺ وهو حبر الأمة وترجمان القرآن كانا هما : أصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات ورواية لهـا عن النبى ﷺ . ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا . وما فى التابعين أجل من أصحاب هذين السيدين ، بل وثالثهما فى غاية التابعين من جنسهم أو قريب منهم جلالة ، أصحاب زيد بن ثبت ، لـكن أصحابه مع جلالتهم ليسوا مختصين به بل أخذوا عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس . ولو كان معانى هذه الآيات منفيا أو مسكوتا عنه لم يكن ربانيو الصحابة ـ أهل العلم بالـكتاب والسنة ـ أكثر كلاما فيه .

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبى ﷺ أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة ، ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع من تفسير آية .

قال أبو عبد الرحمن السلمى : حدثنا الذين كانوا يقرئوننا عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبى ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل ، وكذلك الأئمة كانوا إذا سُئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى ﴿ الرحمنُ على العرش استوى ﴾ كيف استوى فقال : الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة . وكذلك ربيعة قبله . وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول ، فليس فى أهل السنة من ينكره . وقد بين أن الاستواء معلوم كما أن سائر ما أخبر به معلوم ، ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها ، لا يقال كيف استوى . ولم يقل مالك الكيف معدوم ، وإنما قال الكيف مجهول . وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة غير أن أكثرهم يقولون لا تخطر كيفيته ببال ولا تجرى ماهيته فى مقال ، ومنهم من يقول ليس له كيفية ولا ماهية .

فإن قيل : معنى قوله الاستواء معلوم ، أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قال بعض أصحابنـــا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه .

قيل : هذا ضعيف فإن هذا من باب تحصيل الحاصل فان السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية . وأيضا فلم يقل ذكر الاستواء في القرآن ولا إخبار الله بالاستواء ، وإنما قال الاستواء معلوم . فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم ، لم يخبر عن الجملة . وأيضا فانه قال :والكيف مجهول ، ولو أراد ذلك لقال معنى الاستواء مجهول ، أو تفسير الاستواء مجهول ، أو بيان الاستواء غير معلوم ، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء .وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه . لو قال في قوله ﴿ إنني معكما أسمع وأرى ﴾ كيف يسمع وكيف يرى ؟ لقلنا : السمع والرؤيا معلوم والكيف مجهول ، ولو قال كيف كلم موسى تكليما ، لقلنا : التكليم معلوم والكيف غير معلوم .

وأيضا فان من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من أهل السنة ، يقرون بأن الله فوق العرش حقيقة وأن ذاته فوق ذات العرش ، لا ينكرون معنى الاستواء ولا يرون هذا من المتشابه الذى لا يعلم معناه بالكلية .

ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة قال بعضهم ارتفع على العرش : علا على العرش ، وقال بعضهم : عبارات أخرى ، وهذه ثابتة على السلف قد ذكر البخارى فى صحيحه ، بعضها فى آخر كتاب « الرد على الجهمية » .

وأما التأويلات المحرفة ، مثل استوى وغير ذلك فهى من التأويلات المبتدعة لما ظهرت الجهمية وأيضا قد ثبت أن اتباع المتشابه ليس فى خصوص الصفات بل فى صحيح البخارى أن النبى ﷺ قال لعائشة « يا عائشة إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذريهم » وهذا عام . وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا ، فانه بلغه أنه يسأل عن متشابه القرآن حتى رآه عمر فسأل

عمر عن الذاريات ذرواً ، فقال ما اسمك ؟ قال عبد الله صبيغ ، فقال وأنا عبد الله عمر ، وضربه الضرب الشديد وكان ابن عباس إذا ألح عليه رجل فى مسألة من هذا الجنس يقول ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عمر بصبيغ وهذا لأنهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد والاستفهام ، كما قال النبى عليه الصلاة والسلام « إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه » وكما قال تعالى ﴿ فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ﴾ فعاقبوهم على هذا القصد الفاسد ، كالذى يعارض بين آيات القرآن، وقد نهى النبى ﷺ عن ذلك وقال « لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض » ، فان ذلك يوقع الشك فى قلوبهم ، ومع ابتغاء الفتنة ابتغاء تأويله الذى لا يعلمه إلا الله ، فكان مقصودهم مذموماً ومطلوبهم متعذراً ، مثل أغلوطات المسائل التى نهى رسول الله ﷺ عنها .

ومما يبين الفرق بين المعنى والتأويل أن صبيغا سأل عمر عن الذاريات وليست من الصفات وقد تكلم الصحابة فى

تفسيرها مثل على بن أبى طالب مع ابن الكواء لما سأله عنها كره سؤاله لما رآه من قصده ، لكن على كانت رعيته ملتوية عليه لم يكن مطاعا فيهم طاعة عمر حتى يؤدبه ؛ والذاريات والحاملات والجاريات والمقسمات فيها اشتباه ، لأن اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة ويحتمل غير ذلك ؛ إذ ليس فى اللفظ ذكر الموصوف . والتأويل الذى لايعلمه إلا الله هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب ، وأعيان السحاب وما تحمله من الأمطار ومتى ينزل المطر ، وكذلك فى الجاريات والمقسمات فهذا لا يعلمه إلا الله وكذلك فى قوله ﴿إنا﴾ و ﴿نحن﴾ ونحوهما من أسماء الله التى فيها معنى الجمع كما اتبعه النصارى ، فإن معناه معلوم وهو الله سبحانه ، لكن اسم الجمع يدل على تعدد المعانى بمنزلة الأسماء المتعددة مثل العليم والقدير والسميع والبصير ، فإن المسمى واحد ومعانى الأسماء متعددة ، فهكذا الاسم الذى لفظه الجمع .

وأما التأويل الذى اختص الله به فحقيقة ذاته وصفاته كما قال

مالك : والكيف مجهول . فإذا قالوا : ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره ، قيل : هذا هو التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

وما أحسن ما يعاد التأويل إلى القرآن كله . فإن قيل : فقد قال النبي ﷺ لابن عباس «اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل» قيل : أما تأويل الأمر والنهى فذاك يعلمه ، واللام هنا للتأويل المعهود ، لم يقل تأويل كل القرآن فالتأويل المنفى هو تأويل الأخبار التى لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله ، والتأويل المعلوم هو الأمر الذى يعلم العباد تأويله ، وهذا كقوله ﴿ هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتى تأويلُهُ ﴾ وقوله ﴿ بل كذّبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويلهُ ﴾ فان المراد تأويل الخبر الذى فيه عن المستقبل ، فإنه هو الذى ينتظر ويأتى ولما يأتهم ، وأما تأويل الأمر والنهى فذاك فى الأمر ، وتأويل الخبر عن الله وعمن مضى إن أدخل فى التأويل لا ينتظر . والله سبحانه أعلم ، وبه التوفيق م؟

تمت بحمد الله رسالة « الإكليل فى المتشابه والتأويل»

فهرس

صفحة